بغداد أكدت أن منفذاً حدودياً سيفتح خلال أيام.. وطهران: أمن المنطقة «مسألة كليّة»

العماد أيوب: الدولة ستعيد سيطرتها على كامل جغرافيتها عاجلاً أم آجلاً

| وكالات

أكد وزير الدفاع العماد علي عبد الله أيوب، أن الدولة السورية ستعيد بسط سيطرتها على كامل جغرافيتها عاجلاً أم آجلاً سواء بالمصالحات أم بالقوة العسكرية، في حين أكد رئيس أركان الجيش العراقي الفريق أول ركن عثمان الغانمي، أن الأيام القليلة القادمة ستشهد فتح منفذ البوكمال الحدودي واستمرار الزيارات والتجارة بين البلدين، في وقت اعتبر رئيس أركان القوات المسلحة الإيرانية اللواء محمد باقري أن «أمن المنطقة مسألة كليّة».

وقال العماد أيوب، في مؤتمر صحفي عقب الاجتماعات التي عقدت بمشاركة الغانمي، وباقري، وفق وكالة «سانا» للأنباء: إن «هذه الاجتماعات كانت مهمة للجميع وهي ناجحة بامتياز وعلى شتى الصعد والمستويات وما تمخض عنها سيساعدنا بالاستمرار في مواجهة التحديات والأخطار والتهديدات التي أفرزها انتشار الإرهاب التكفيري وتمدده في هذه المنطقة الحيوية من العالم».

وأضاف: «إننا لا نساوم ولا نناقش بحقنا في الدفاع عن سيادتنا وسنستعيد السيطرة على كل شبر من الأرض السورية.. والدولة السورية ستعيد بسط سيطرتها على كامل جغرافيتها عاجلاً أم آجلاً سواء بالمصالحات أم بالقوة العسكرية وإدلب لن تكون استثناء أبداً».

وبين العماد أيوب، أن «الدولة السورية كما أوضح السيد الرئيس بشار الأسد تبنت مقاربتين الأولى والرئيسية كانت المصالحة وقد نجحت، والمقاربة الأخرى تتمثل بقتال الإرهابيين الذين يرفضون المصالحات لنعيد الأمن والأمان لربوع سورية شبراً شبراً وقواتنا المسلحة الباسلة جاهزة للاضطلاع بمسؤولياتها ولن تبقى أي منطقة من التراب السوري خارج سيطرة الحكومة».

وأكد أن أي وجود عسكري لأي دولة كانت من دون دعوة رسمية من الدولة السورية هو وجود احتلالي وغير شرعي ومن حق سورية الدفاع عن أمنها الوطني وسيادتها وهذا أمر تقره القوانين والمواثيق الدولية، مشدداً على أن الحفاظ على وحدة الدولة السورية جغرافياً وبشرياً أمر غير قابل للمساومة والنقاش.

وقال: إن «إرادة الدفاع عن الوطن وروح الانتماء والاستعداد للتضحية في سبيله أهم عوامل القوة في الجيش العربي السوري وهي قادرة على الفعل والتأثير وأميركا وغيرها سيخرجون من سورية كما خرجوا من مناطق أخرى لأن هذا الوجود غير شرعي ومرفوض بغض النظر عن المسوغات التي يتم تسويقها».

وأضاف: إن «الورقة المتبقية مع القوات الأميركية هي «قسد» وستتعامل معهم إما بالمصالحات وإما بتحرير الأرض.. وخيارنا أن نعيش كسوريين مع بعضنا إلى الأبد وفق مشيئتنا وليس مشيئة الآخرين».

وحول الاعتداءات الإسرائيلية، قال العماد أيوب: «نتصدى بكفاءة وحرفية عالية لجميع الاعتداءات الإسرائيلية.. ومن غير الحكمة أن يتم استجرارنا إلى حرب مخططة ومدروسة من قبل العدو الذي اختار الزمان والمكان وفق إستراتيجيته العسكرية فالحكمة أن تضرب بقسوة الإرهابيين عملاءه في الداخل».

وقال: «من الطبيعي أن نرى العراق وإيران وسورية معا على طاولة واحدة لتبادل وجهات النظر في كيفية التعامل مع تطور الأحداث وتداعياتها وما هي التدابير المطلوبة لضمان القضاء على الإرهاب ويحق لنا فعلاً أن نفتخر بأننا واجهنا الإرهاب بحق ودفعنا الضريبة في محاربته والقضاء عليه».

وأكد العماد أيوب، بحسب موقع «روسيا اليوم» الإلكتروني، أن التنسيق مع الإيرانيين والروس على أكبر حال وأكبر دليل النتائج التي تحققت بالميدان والاجتماعات كثيرة والأهداف مشتركة.

من جانبه أكد اللواء باقري في المؤتمر الصحفي، بحسب «سانا»، أن الأمن في المنطقة مسألة كلية وليست جزئية، مشيراً إلى أن الدولتين السورية والعراقية طلبتا من إيران وقواتها المسلحة أن تقف إلى جانبهم وتقدم مساعدة استشارية ولوجستية.

وقال: «نحن نؤكد على الدوام على احترام سيادة الأراضي السورية وعلى عدم دخول أي دولة بصورة غير شرعية إليها.. وسنبقى إلى جانب سورية ما دامت الدولة السورية تطلب ذلك».

من جانبه لفت الفريق أول الغانمي في المؤتمر إلى أن أمن سورية وأمن العراق جزء لا يتجزأ عن بعضهما، وأن التنسيق سيستمر بين البلدين من خلال مركز المعلومات الذي تم إنشاؤه.

وأكد أن «أمن الحدود مهم جداً وهو ممسوك من قبل القوات الأمنية العراقية والجيش العربي السوري، وستشهد الأيام القليلة القادمة فتح المنفذ الحدودي واستمرار الزيارات والتجارة بين البلدين وقد تم تشكيل لجان من الطرفين»، في حين ذكرت وكالة «أ ف ب» للأنباء أن ذلك إشارة إلى معبر البوكمال.

ويربط بين سورية والعراق ثلاثة معابر مغلقة حالياً، هي البوكمال في دير الزور وهو تحت سيطرة الجيش العربي السوري، ومحاذ لمنطقة المعارك في الباغوز شرق دير الزور، ومعبر اليعربية في محافظة الحسكة وهو تحت سيطرة الميليشيات الكردية، بالإضافة إلى معبر التنف الذي يقع في منطقة تحتلها أميركا وميليشيات مسلحة موالية لها.

مؤتمر صحفي مشترك جمع كلاً من وزير الدفاع العماد علي عبد الله أيوب مع رئيسي أركان الجيشين العراقي والإيراني أمس (سانا)

أميركا تواصل عرقلة إنهاء معاناة محتجزي «الركبان»

| وكالات

جددت الهيئتان التنسيقيتان السورية والروسية حول عودة المهجرين السوريين أمس التأكيد على أن أميركا تواصل عرقلة الجهود السورية والروسية لاستعادة الحياة الطبيعية لسكان «مخيم الركبان».

وأشارت الهيئتان في بيان بحسب وكالة «سانا» للأنباء إلى أنه بعد مضي خمس سنوات على معاناة المدنيين السوريين الذين تحتجزهم قسراً مجموعات مسلحة ترعاها الولايات المتحدة داخل مخيم الركبان في منطقة التنف المحتلة «يكشف عدم اكتراث واشنطن بمعاناة سكان مخيم الركبان وأوضاعهم الكارثية».

ولفت البيان إلى أن الدولة السورية على «استعداد في أي وقت لإرسال الحافلات لإجلاء محتجزي مخيم الركبان وإنهاء معاناتهم» مبيناً أنه «لا يحتاج الأمر إلا لسماح الجانب الأميركي بتفكيك هذا المخيم وضمان أمن تحرك وسائل النقل في منطقة التنف المحتلة».

«النصرة» تريد «فتح دمشق»!

الخارجية: دعم واشنطن للإرهاب لن يثنينا عن محاربته

| وكالات

بينما كان تنظيم «جبهة النصرة» المدرج على اللوائح الدولية للتنظيمات الإرهابية، يدعو إلى ما سماه «فتح دمشق»، مستقوياً فيما يبدو براعيه الاحتلالين الأميركي والتركي، أدانت سورية بشدة الدعم الذي تقدمه واشنطن للتنظيمات الإرهابية في سورية وأكدت أن ذلك لن يثنيها عن محاربته.

وقال ناطق رسمي في وزارة الخارجية والمغتربين في تصريح نقلته وكالة «سانا» للأنباء: «الولايات المتحدة الأميركية تواصل دعمها السافر للإرهاب الذي تتعرض له الجمهورية العربية السورية، حيث أعلنت وزارة الخارجية الأميركية مؤخراً تقديم خمسة ملايين دولار أميركي لما تسمى «منظمة الخوذ البيضاء» ذراع المهام الخاصة لتنظيمي جبهة النصرة و«داعش» الإرهابيين إضافة إلى دور هذه الجماعة في فبركة الفيديوهات والسيناريوهات والأكاذيب حول موضوع الهجمات الكيميائية في سورية».

وأضاف الناطق: إن «هذه الخطوة الأميركية اليائسة التي أعقبت خطوة مشابهة لمشيخة قطر، تؤكد أن الولايات المتحدة مازالت تراهن على دعم الإرهاب لتحقيق أجنداتها الخاصة في سورية والمنطقة ولخدمة مصالح دولة الاحتلال «الإسرائيلي» وهي لن تثني سورية عن المضي بلا هوادة في محاربة الإرهاب والاحتلال الأجنبي حتى تطهير آخر شبر من أراضيها من رجسه وإعادة الاستقرار والأمان إلى ربوع الوطن وتمكين اللاجئين والنازحين من العودة إلى بيوتهم».

وختم الناطق تصريحه: تدين حكومة الجمهورية العربية السورية بشدة ما قامت وتقوم به الإدارة الأميركية من تقديم الدعم السري والعلني للتنظيمات الإرهابية بما في ذلك بشكل خاص ما تسمى «الخوذ البيضاء» وتطالب سورية الإدارة الأميركية باحترام قرارات مجلس الأمن المتعلقة بمكافحة الإرهاب ووقف تمويل وتسليح «جبهة النصرة» والتنظيمات الإرهابية التابعة لها والتوقف فوراً عن الاستثمار في الإرهاب».

وفي وقت سابق من يوم أمس، واستقواء بدعم الاحتلالين الأميركي والتركي، اعتبر ما يسمى الشرعي العام في «هيئة تحرير الشام» الواجهة الجديد لـ«النصرة» المدعو عبد الرحيم عطون، في تسجيل مصور بثته أدوات التنظيم الإعلامية، أن «المقومات المتبقية» ما سماه «الثورة» والمكتسبات التي حصلها «الجهاد» عبر السنوات الماضية تصلح أن تكون أساساً للاستمرار شرط ألا تبقى مبعثرة، وأن تنتظم في مشروع يخدم هدفاً واحداً، يفضي «لفتح دمشق وحكمها بشرع الله».

قولاً واحداً

مأساة إنسانية

عمار عبد الغني

يتحول الوضع في مخيم الركبان على الحدود الأردنية الذي يعج بعشرات الآلاف من المهجرين وخاصة الأطفال الذين يموتون جوعاً أمام أعين المجتمع الدولي، تدريجياً إلى نوع من قنبلة إنسانية موقوتة مرشحة للانفجار في أي لحظة في وجه إدارة أميركية عاجزة عن المضي بأي قرار إلى خواتيمه المفترضة.

ورغم أن احتمال تفكيك المخيم، ضمن المعطيات الميدانية القائمة حتى الآن، انتهى إلى أن يكون مرتبطاً عملياً بمآلات القرار الأميركي بالانسحاب من سورية، إلا أن التدهور المأساوي في أوضاع المهجرين المحتجزين المعيشية والصحية داخل المخيم، يجعل من الضرورة بمكان التحرك سريعاً لإنهاء معاناة هؤلاء الذين لاقوا من مرارة الحياة ما لاقوه من نير الاحتلال من جهة، وإجرام عصابات داعش من جهة ثانية.

الحكومة السورية وانطلاقاً من مسؤوليتها تجاه عودة كل المهجرين بفعل الإرهاب إلى مناطقهم أكدت استعدادها ومنذ زمن، لحل المخيم واستقبال سكانه في المناطق التي يختارونها للإقامة وقد أعدت العدد الكافي من المساكن لإقامتهم ووفرت الاحتياطات اللازمة من المواد الغذائية ومياه الشرب والمفروشات والأدوية وعملت على تنظيم قوافل من الحافلات المريحة تتواجد بصورة دائمة على أهبة الاستعداد لإجلاء المهجرين من المخيم. إلا أن ذلك اصطدم بتعنت أميركي رافض لعودتهم، ذلك أن ملف المهجرين بات ورقة أخيرة في يد الإدارة الأميركية للضغط على الدولة السورية، وهي مصممة على المتاجرة بمعاناة المهجرين والبؤس الشديد في مخيمات اللجوء وأشباح الموت البطيء التي تخيّم فوقها، لتحقيق أهداف سياسية وأمنية مكشوفة، واستغلالها مستقبلاً أبشع استغلال كدروع بشرية عند الحاجة، خاصة وأن التطوّرات الأمنية والميدانية تتخذ مساراً متسارعاً، ولا يمكن ضبطه أو التحكم فيه مع تقدّم الزمن.

ما يحصل في مخيم الركبان مأساة إنسانية بكل ما في الكلمة من معنى وهو يعطي صورة حقيقية عن نظرة الإدارة الأميركية لباقي شعوب العالم، تلك الإدارة التي تتلطى بشعارات الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية كوسيلة لتبرير تدخلاتها في شؤون دول أخرى، في حين القتل والتجويع والتشريد هي النتاج الحقيقي لتدخلها وما فعلته في كل حروبها بدءاً بفيتنام مروراً بأفغانستان والعراق وأخيراً في سورية خير دليل على ذلك.

وهنا نسأل أين المنظمات والهيئات الدولية والإنسانية التي تدعي صون الأمن والاستقرار في العالم وحق الشعوب في تقرير مصيرها مما يحصل في مخيم الركبان ولماذا حتى كتابة هذه السطور لم تخرج أي منظمة أو هيئة دولية ولو ببيان إدانة لممارسات واشنطن اللاإنسانية لتحفظ ماء وجهها أمام الرأي العام العالمي؟ الجواب ببساطة أن تلك المنظمات ليست أكثر من أداة طيعة بيد الغرب يستخدمها عند الضرورة كقناع لتبرير استهدافه للدول التي تناهض سياساته.

ما يعني أنه لا يمكن التعويل على المنظمات الدولية للضغط على أميركا لإنهاء معاناة المهجرين في مخيم الركبان، وبالتالي فإن الدولة السورية بالتعاون مع الحلفاء ستواصل العمل بكل الوسائل المتاحة لإعادة المهجرين إلى مناطقهم الأصلية انطلاقاً من مصلحة وطنية، وحقها القانوني بالحرص على مواطنيها، وفي الوقت ذاته فهي ترفض إخضاع هذا الملف الإنساني للمساومة السياسية وخاصة مع الدول التي كانت سبباً في تهجيرهم وفي مقدمتها الولايات المتحدة التي تنتظر من سورية التفاوض معها لحل هذا الملف وهو الأمر الذي لم ولن يحدث وكما استطاع جيشنا تطهير معظم التراب السوري من الإرهاب فهو لن يألو جهداً في إنهاء مأساة الأهالي في مخيم الركبان.

ميليشيات أردوغان تريد تهليلاً إعلامياً لدوريات الاحتلال التركي

رداً على خروقاتهم لـ«اتفاق إدلب».. الجيش يوسع نطاق استهدافه للإرهابيين

| حماة- محمد أحمد خبازي- وكالات

واصل الجيش العربي السوري الرد بقوة على خروقات الإرهابيين لـ«اتفاق إدلب» ووسع نطاق استهدافه لهم وقضى على العشرات منهم، على حين طلب هؤلاء الإرهابيون على نحو غير مستغرب، بالتهليل الإعلامي للاحتلال التركي عند مرور دورياته في مناطق سيطرتهم.

وفي التفاصيل، فقد أطلقت مجموعات إرهابية ترفع شارات تنظيم «جبهة النصرة» الإرهابي صباح أمس عدة قذائف صاروخية على قريتي الرصيف والعزيزية في سهل الغاب الغربي، ما أسفر عن إصابة العديد من المواطنين الأبرياء وتضرر عدة منازل.

كما حاولت مجموعات إرهابية من «النصرة» وحلفائها التسلل من محاور تل عثمان ومورك والجنابرة بقطاع ريف حماة الشمالي من المنطقة «منزوعة السلاح» التي حددها «اتفاق إدلب»، نحو نقاط عسكرية للاعتداء عليها كالعادة، فاستهدفها الجيش بصليات مكثفة من رشاشاته المتوسطة والثقيلة، ما أدى إلى مقتل وإصابة العديد من الإرهابيين.

كما تصدى الجيش لمجموعات إرهابية حاولت التسلل نحو نقاطه بريف حماة الغربي، من محاور الصهرية والحويجة والشريعة والسرمانية في «منزوعة السلاح» وردها على أعقابها خائبة، بعد أن دكها بمدفعيته الثقيلة وكبدها خسائر فادحة بالأرواح والعتاد.

بدوره، بيَّنَ مصدر إعلامي لـ«الوطن» أن مجموعات إرهابية أخرى تسللت من محور أطراف معرة النعمان وتلمنس والكتيبة المهجورة من قطاع ريف إدلب في «منزوعة السلاح» نحو نقاط عسكرية بمحيطها، فكان الجيش لها بالمرصاد واستهدفها بالأسلحة المناسبة، ما أدى لمقتل العديد من الإرهابيين وجرح آخرين وتدمير عتادهم الحربي.

وأكد المصدر، أن الجيش رد على هذه الخروقات، ودك بمدفعيته مواقع ونقاط تمركز وتحركات للمجموعات الإرهابية في جسر بيت الرأس والتوينة والشريعة والحويز والحويجة وخربة الناقوس والصهرية والسرمانية والشريعة بريف حماة الغربي، وأطراف مورك وتل عثمان ومعركبة والجنابرة بريفها الشمالي، ما أسفر عن مقتل العديد من الإرهابيين وجرح آخرين.

كما دمر الجيش بصليات صاروخية عدداً من الأوكار والمقرات لـ«النصرة» في وادي حوير وخان شيخون وتلمنس وبالأطراف الشرقية لمعرة النعمان بريف إدلب، ما أدى إلى مقتل وإصابة العديد من الإرهابيين وتدمير عتادهم الحربي.

في المقابل، وفي مناطق سيطرة الإرهابيين، أكد «المرصد السوري لحقوق الإنسان» المعارض، دخول آليات تابعة لقوات الاحتلال التركي إلى الأراضي السورية، وذلك عند منتصف الليلة قبل الفائتة، حيث دخلت نحو ٩ آليات عسكرية تركية وتوجهت نحو النقطة التركية في قرية صلوة بالقطاع الشمالي من الريف الإدلبي.

ووفق «المرصد» فإن قادة ميليشيا «فيلق الشام» المقرب من النظام التركي أكدوا على نشطاء إعلاميين في محافظة إدلب ضرورة إظهار تسيير الدوريات التركية في المنطقة «منزوعة السلاح».

وحاول هؤلاء إظهار «ارتياح السكان» لتسيير الدوريات التركية وزعموا أنها جاءت «كرد فعل على محبة السكان للأتراك»!

ولم يتوقف الأمر على ذلك إذ أكد «المرصد» أن متزعمين لميليشيات أخرى موالية لتركيا ناشدوا فعاليات مدنية ومسلحة في سهل الغاب من أجل تسيير مسيرات موالية لتركيا أثناء مرور الدوريات من بلدات وقرى سهل الغاب، وطلبوا منهم رفع علم الاحتلال التركي أمام عدسات الكاميرات والإعلام الدولي الذي سيتواجد خلال تسيير الدوريات.

وذكر «المرصد» صباح أمس أن دورية عسكرية تركية عبرت من خربة الجوز نحو اشتبرق بريف جسر الشغور، إلى قرى الحويجة والحويز والعميقة وتجولت فيها وصولاً إلى مدينة خان شيخون بريف إدلب الجنوبي.

وفي مدينة الأتارب غرب حلب تظاهر نحو ٦٠٠ طالب ومعلم تنديدا باستيلاء ما يسمى «حكومة الإنقاذ» التابعة لـ«النصرة» على أبنية جامعة حلب «الحرة» كما يسمونها والتي تتبع لـ«الائتلاف» المعارض.

آلا: الحق السيادي لسورية باسترجاع كامل الجولان غير قابل للتصرف

| وكالات

أكدت دمشق، أمس، أن أبناء الجولان العربي السوري المحتل لا يزالون متمسكين بانتمائهم لوطنهم الأم وبهويتهم العربية السورية في مواجهة الانتهاكات الجسيمة لكافة حقوقهم الأساسية على يد سلطات الاحتلال الإسرائيلي، وشددت على أن الحق السيادي للجمهورية العربية السورية باسترجاع كامل الجولان غير قابل للتصرف وغير خاضع للتقادم.

وأكد المندوب الدائم لسورية لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف السفير حسام الدين آلا في بيان ألقاه أمام الدورة الأربعين لمجلس حقوق الإنسان البند السابع «حالة حقوق الإنسان في فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى»، أن أبناء الجولان السوري المحتل لا يزالون متمسكين بانتمائهم لوطنهم الأم وبهويتهم العربية السورية في مواجهة الانتهاكات الجسيمة والممنهجة لكافة حقوقهم الأساسية على يد سلطات الاحتلال الإسرائيلي التي تواصل إخضاعهم لإجراءات تعسفية وسياسات ممنهجة تهدف إلى قطع صلاتهم بوطنهم الأم ومعاقبتهم على تمسكهم بانتمائهم الوطني، وذلك بحسب وكالة «سانا» للأنباء. وقال آلا: «إن الإجراءات العقابية التمييزية التي تنتهجها سلطات الاحتلال تشكل انتهاكات صريحة للحقوق المدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لسكان الجولان فضلا عن الممارسات القمعية بحقهم بما في ذلك زجهم في معتقلات الاحتلال كما هو حال الأسيرين صدقي المقت وأمل أبو صالح».

وأضاف: أنه «مع تصعيد السياسة «الإسرائيلية» المعلنة لتكريس احتلالها وانتزاع الاعتراف بقرارها غير الشرعي بضم الجولان السوري المحتل كأمر واقع انتهاكاً لقرار مجلس الأمن رقم ٤٩٧ لعام ١٩٨١ ، تتصاعد المحاولات الإسرائيلية لفرض قوانينها وولايتها على أهالي الجولان المحتل على التوازي مع تصاعد حملات الاستيطان عبر الاستمرار ببناء وتوسيع المستوطنات ومصادرة الأراضي الزراعية الخصبة والمياه في أنحاء الجولان».

وأوضح آلا، أن سلطات الاحتلال سعت في سياق خطواتها التصعيدية إلى محاولة فرض انتخابات غير قانونية للمجالس المحلية في الجولان المحتل بتاريخ ٢٠١٨/١٠/٣٠، مؤكداً أنها محاولة أفشلها رفض أبناء الجولان القاطع لتلك الانتخابات ومقاطعتهم لها.

وأضاف: «إنه على التوازي تحاول سلطات الاحتلال مصادرة وسرقة الأراضي التي تعود ملكيتها لأبناء الجولان السوري في قرية مجدل شمس مؤخراً عبر مطالبتهم بتقديم وثائق وشهادات الملكية لأراضيهم التي ورثوها عن الآباء والأجداد وتهديدهم بمصادرة الأراضي من أصحابها الحقيقيين ومنحها للمستوطنين الإسرائيليين في حال عدم قبولهم بوثائق الملكيات الإسرائيلية».

وأوضح آلا، أنه وفي سياق ضغوطها على أبناء القرى السورية المحتلة، منحت سلطات الاحتلال تراخيص لإقامة توربينات هوائية لتوليد الطاقة على الأراضي الزراعية الخاصة المحيطة بقرى الجولان المحتل وهو مشروع من شأنه أن يحاصر سكانها في بؤر سكنية خانقة وكثيفة وأن يلحق الضرر بمصدر معيشتهم.

وأكد، أنه ومما لا شك فيه أن سلطات الاحتلال «الإسرائيلي» ما كانت لتستمر بهذه الممارسات التي تنتهك كافة التزاماتها كقوة قائمة بالاحتلال لولا الرعاية والحماية من المساءلة التي توفرها لها أميركا وحلفاؤها في الهيئات الدولية بما في ذلك داخل مجلس حقوق الإنسان.

وقال: «ولعل الحملة الأميركية على مجلس حقوق الإنسان والتي اتخذت من إلغاء البند السابع من جدول الأعمال المخصص لمناقشة انتهاكات سلطات الاحتلال «الإسرائيلي» في فلسطين والجولان السوري المحتلين ذريعة للانسحاب من المجلس، هي الدليل الأوضح على تحكم الرغبات والمصالح «الإسرائيلية» بقرارات الإدارة الأميركية». وأكد آلا، أن التصريحات التي أطلقها السيناتور الأميركي ليندسي غراهام خلال زيارته للجولان السوري المحتل مؤخراً تشكل الدليل الأحدث على ازدراء أميركا للقانون الدولي ولقرارات الأمم المتحدة وخاصة قرار مجلس الأمن رقم ٤٩٧ لعام ١٩٨١.

وقال: «إن سورية تؤكد على دور مجلس حقوق الإنسان ومسؤولياته في ضمان إلزام سلطات الاحتلال «الإسرائيلي» باحترام حقوق أبناء الجولان السوري المحتل ومحاسبة المسؤولين عن انتهاك حقوقهم الأساسية المستمرة طوال خمسة عقود من الاحتلال الاستعماري»، محذراً من أن دفاع بعض الدول في هذا المجلس عن الاحتلال «الإسرائيلي» وممارساته العنصرية المتطرفة، يضع تلك الدول في مصاف الشريك في الانتهاكات.

وشدد آلا على أن «الحق السيادي للجمهورية العربية السورية باسترجاع كامل الجولان السوري المحتل حتى خط الرابع من حزيران لعام ١٩٦٧ غير قابل للتصرف وغير خاضع للتقادم وعلى كيان الاحتلال الإسرائيلي أن يدرك أن سياساته ستسقط أمام صمود أبناء الجولان».

المندوب الدائم لسورية لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف السفير حسام الدين آلا (عن الإنترنت – أرشيف)

روسيا: هيأنا الظروف المناسبة لتتمكن «أوندوف» من القيام بمهامها

| وكالات

أعلنت وزارة الدفاع الروسية، أمس، أن شرطتها العسكرية هيأت الظروف المناسبة لعمل القوات الأممية لحفظ السلام «أوندوف» في منطقة فصل القوات مع كيان الاحتلال «الإسرائيلي» في الجولان العربي السوري المحتل.

ونقل موقع قناة «روسيا اليوم» عن قائد الشرطة العسكرية الروسية فلاديمير ايفانوفسكي قوله للصحفيين: «نحن موجودون الآن في منطقة مرتفعات الجولان على خط برافو، على الجانب السوري الشرقي، حيث تم إنشاء ستة مراكز مراقبة منذ نهاية العام الماضي، تراقب المنطقة منزوعة السلاح، ووقف إطلاق النار بين سورية و«إسرائيل».

وتفصل بين الجيش العربي السوري وجيش الاحتلال الإسرائيلي في القسم المحتل من الجولان منطقة تسمى «فصل القوات»، وذلك بموجب اتفاقية جرى توقيعها في أيار عام ١٩٧٤ في جنيف.

وانسحبت القوات الأممية من المنطقة وعلّقت مهامها عقب اختطاف ٤٥ عنصراً من جنودها في آب ٢٠١٤، وقد تم تحريرهم فيما بعد في أيلول من العام ذاته، واتهمت الأمم المتحدة تنظيم «القاعدة» الإرهابي بالوقوف وراء العملية. واستأنفت قوات حفظ السلام الدولية تسيير دورياتها ومناوباتها في منطقة «فصل القوات» في آب من العام الماضي ٢٠١٨ في الجولان بحماية الشرطة العسكرية الروسية.

وقال ايفانوفسكي: «هيأنا الظروف حتى تتمكن القوات الأممية من نشر نقاطها والبدء في تنفيذ المهام الموكلة إليها والمعلقة منذ ٢٠١٣ على خط برافو».

من جهتها، نقلت وكالة «سبوتنيك» الروسية عنه: أن العسكريين الروس والسوريين يقومون بتدريبات مشتركة بالقرب من «خطة برافو»، مؤكداً، «لدينا خطة واحدة لحراسة وتأمين هذه المربع الداخلي، والخارجي على التوالي تحرسه قوات الحكومة السورية وقوات الأمن».

ووفق الوكالة، أعلن قائد كتيبة الشرطة العسكرية الروسية في سورية، رستم نوماخادجيف، عن العثور على دبابة روسية من مخلفات حرب تشرين.